

النتائج الرئيسية: مراجعة عشر سنوات

اعتبارًا من 23 سبتمبر 2020

حالة اتفاقية الذخائر العنقودية لعام 2008

- تضمّ اتفاقية الذخائر العنقودية ما مجموعه 110 دولة طرف. ومنذ دخولها حيز التنفيذ في 1 أغسطس 2010 انضمت إليها 15 دولة كان آخرها سانت لوسيا في سبتمبر 2020، ونيوي في أغسطس 2020، وجزر المالديف في سبتمبر 2019.
- في الأونة الأخيرة، صادق ساو تومي وبرينسيبي على الاتفاقية في يناير 2020، مما يعني أن 88% من الموقعين على الاتفاقية قد صدقوا عليها الآن مع استثناء 13 دولة.
- في ديسمبر 2019، كان هناك 30 دولة غير موقعة على الاتفاقية من بين 144 دولة صوتت لصالح قرار سنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة يروج للاتفاقية. وامتنعت 38 دولة عن التصويت على القرار وكانت روسيا الدولة الوحيدة التي صوتت ضده بعد امتناعها في 2018.

استخدام الذخائر العنقودية

- لم ترد أي تقارير أو مزاعم مؤكدة عن استخدام جديد للذخائر العنقودية من قبل أي دولة طرف منذ اعتماد الاتفاقية في عام 2008.
- بين أغسطس 2010 ويوليو 2020، تم استخدام الذخائر العنقودية في سبع دول غير موقعة: كمبوديا وليبيا وجنوب السودان والسودان وسوريا وأوكرانيا واليمن.
- وقع ما لا يقل عن 686 هجمة بالذخائر العنقودية في سوريا منذ يوليو 2012، وهي الدولة الوحيدة التي شهدت استخدامًا مستمرًا للأسلحة منذ ذلك الحين.
- بين يوليو 2019 ويوليو 2020، تم استخدام الذخائر العنقودية في ليبيا وسوريا غير الموقعين على الاتفاقية. راجع المرصد مزاعم استخدام ذخائر عنقودية جديدة في اليمن وفي منطقة كشمير المتنازع عليها على الحدود الهندية الباكستانية، لكنه لم يتمكن من اتخاذ قرار حاسم.

تدمير المخزونات

- بموجب الاتفاقية، دمّرت 36 دولة طرف ودولتان موقّعتان ما مجموعه 1.5 مليون ذخيرة عنقودية تحتوي على أكثر من 178 مليون ذخيرة صغيرة. وهذا يمثل تدمير 99% من إجمالي مخزونات الذخائر العنقودية العالمية التي أعلنتها الدول الأطراف.
- خلال عام 2019، دمّرت الدول الأطراف بلغاريا وبيرو وسلوفاكيا 212 ذخيرة عنقودية وأكثر من 14000 ذخيرة صغيرة. كانت سويسرا آخر دولة طرف أكملت تدمير مخزونها بموجب الاتفاقية، في مارس 2019.
- لم تقبل أي دولة طرف في ملاقة الموعد النهائي لتدمير مخزونها في 1 أغسطس 2018. ومع ذلك، طلبت بلغاريا وبيرو تمديد المواعيد النهائية للتدمير، ولم تدمر جنوب إفريقيا أي ذخائر عنقودية منذ عام 2012، في حين يتعين على غينيا بيساو توضيح ما إذا كانت قد فاتها الموعد النهائي لتدمير مخزونها في مايو 2019.

التلوّث

- ما مجموعه 26 دولة ومناطق أخرى ملوثة بمخلفات الذخائر العنقودية: 10 دول أطراف و13 دولة غير موقعة وثلاث مناطق أخرى. هذا ويبقى التلوّث غير واضح أو له تفسيرات مختلفة لثلاث دول أطراف: كولومبيا، وبالاو، والمملكة المتحدة. وقد يكون هناك ماوئات متبقية في دولتان موقّعتان هما أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية.
- أدى الاستخدام الجديد منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ إلى مزيد من التلوّث في ستة دول غير موقعة: كمبوديا وليبيا وجنوب السودان والسودان وسوريا واليمن. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت أوكرانيا غير الموقعة ملوثة لأول مرة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.
- أبلغت الدولة الطرف - موريتانيا، التي أبلغت عن وفائها بالتزاماتها المتعلقة بإزالة الألغام في سبتمبر 2013، أنها عثرت في عام 2020 على تلوّث جديد بالذخائر العنقودية يغطي مساحة تُقدّر بنحو 36 كيلومترًا مربعًا من الأرض.

الإصابات

- في الفترة 2010-2019، تم الإبلاغ عن ما لا يقل عن 4315 ضحية جديدة للذخائر العنقودية في 20 دولة ومناطق أخرى. تم تسجيل أكثر من 80% من الخسائر العالمية في سوريا، بينما شكّل الأطفال 40% من إجمالي الضحايا.
- مع اعتماد الاتفاقية، زاد عدد الضحايا المسجلة بسبب استطلاعات الضحايا المحدثة التي تحدد عدد الضحايا قبل الاتفاقية، وتقارير أكثر تفصيلاً وسرعة، فضلاً عن الاستخدام الجديد للذخائر العنقودية أثناء الهجمات ومخلفاتها. يُقدّر عدد الخسائر العالمية في جميع الأوقات لـ 34 دولة وثلاث مناطق أخرى بـ 56000 أو أكثر.
- في عام 2019، تم تسجيل ما مجموعه 286 ضحية جديدة للذخائر العنقودية. ويمثّل هذا زيادةً كبيرةً (92%) مقارنةً بالمجموع السنوي البالغ 149 في عام 2018، ويرتبط بالتأثير البشري لهجمات الذخائر العنقودية في سوريا خلال العام. ومع ذلك، فإنه لا يزال أقل بكثير من الإجمالي السنوي البالغ 971 ضحية المسجلة في عام 2016.
- شكّل المدنيون 99% من مجموع الضحايا الذين تم تحديد وضعهم الاجتماعي في عام 2019، كما كان الحال في عامي 2018 و2017، وبما يتوافق مع إحصائيات ضحايا الذخائر العنقودية في جميع الأوقات بسبب الطبيعة العشوائية للسلاح.
- سجّل أكبر عدد من الضحايا لعام 2019 في سوريا مع 232 ضحية. وكانت جميع هذه الإصابات تقريباً نتيجة لهجمات بالذخائر العنقودية، حيث أصيب أو قُتل 219 شخصاً. ويُعتبر هذا الرقم أعلى بثلاث مرات من الـ 65 ضحية المسجلة في 2018.
- في عام 2019، تم الإبلاغ أيضاً عن ضحايا هجمات بالذخائر العنقودية في ليبيا، بينما تم تسجيل ضحايا بسبب مخلفات الذخائر العنقودية في 10 دول ومناطق أخرى: أفغانستان والعراق وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ولبنان وصربيا وجنوب السودان وسوريا واليمن وناغورنو كاراباخ والصحراء الغربية.

تطهير الأراضي

- منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، أكملت ست دول أطراف تطهير المناطق الملوثة بمخلفات الذخائر العنقودية، وآخرها كرواتيا والجبل الأسود في يوليو 2020.
- في عام 2019، طهرت الدول الأطراف ما يقرب من 82 كيلومترًا مربعًا من الأراضي الملوثة بالذخائر العنقودية ودمرت حوالي 96,533 قنبلة صغيرة. وهذا يمثل 15% من 560 كيلومتر مربع من الأراضي التي تم تطهيرها في الدول الأطراف بين 2010-2019، وأكثر من 20% من إجمالي عدد الذخائر الصغيرة التي دمرت خلال تلك الفترة (452,938).
- بالنسبة لمعظم الدول الأطراف التي لديها التزامات بموجب المادة 4، فإنه من غير المؤكد أو غير المحتمل أنها ستفي بالمواعيد النهائية للتطهير، على الرغم من بقاء مناطق تلوث صغيرة في بعضها. وطلبت خمس دول أطراف تمديد الموعد النهائي للإزالة لمدة خمس سنوات أخرى: ألمانيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في عام 2019 (ممنوح) والبوسنة والهرسك وتشيلي ولبنان في عام 2020 (سيتم النظر فيها في مؤتمر المراجعة الثاني في نوفمبر 2020).

التوعية بالمخاطر

- توفّر غالبية الدول الأطراف الملوثة بالذخائر العنقودية شكلاً من أشكال التوعية بالمخاطر، على الرغم من أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تُعدّ الدولة الطرف الوحيدة التي تقدّم توعية بالمخاطر موجّهة في الغالب إلى معالجة السلوكيات المحفوفة بالمخاطر المرتبطة بمخلفات الذخائر العنقودية.
- بالنظر إلى قلة الاهتمام والموارد الموجهة نحو التوعية بالمخاطر دوليًا منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، يمكن اعتبار المستوى الحالي لاستجابة التوعية بالمخاطر على المستوى الوطني إنجازاً.
- في عام 2019، كان لدى 10 دول أطراف مؤسسات قائمة لتنسيق التوعية بالمخاطر. وقدّم العراق وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية فقط أرقام المستفيدين المصنفة حسب العمر والجنس في تقارير الشفافية الخاصة بهم بموجب المادة 7 لعام 2019.

مساعدة الضحايا

- كانت اتفاقية الذخائر العنقودية أول معاهدة إنسانية لنزع السلاح تجعل من تقديم المساعدة لضحايا سلاح معين التزاماً رسمياً لجميع الدول الأطراف التي تضمّ ضحايا وتواصل وضع أعلى المعايير لمساعدة الضحايا.
- وُجدت بعض المساعدة للضحايا في جميع الدول الأطراف ذات الصلة، وتم الإبلاغ عن العمل على تحسين نوعية وكمية برامج إعادة التأهيل للناجين في العديد من البلدان. ومع ذلك، فقد تم توثيق أن نقص التمويل أثر على تحسين وتنفيذ مساعدة الضحايا، وأن الخدمات كانت ناقصة بشكل كبير في مجال ضمان الوصول إلى العمل والتوظيف وسبل العيش اللائقة.
- اعتباراً من نهاية عام 2019، كانت ست دول فقط من الدول الأطراف البالغ عددها 14 التي سجلت إصابات بذخائر عنقودية قد وضعت خطاً حاليًا لمساعدة الضحايا، بينما أبلغت جميعها باستثناء دولة واحدة عن جهة تنسيق معينة لمساعدة الضحايا.
- كثيراً ما ظل الوعد بإدماج أكبر في الأنظمة الوطنية ضعيفاً. وتفتقر الخدمات والآليات الوطنية الحالية في الغالب إلى القدرة على تلبية احتياجات الضحايا، في حين أن العديد من مقدمي المساعدة الحاليين الذين يتلقون تمويلًا مخصصًا شهدوا بالفعل تقلص الموارد التي لا يمكن التنبؤ بها في السنوات الأخيرة.
- اشتملت معظم الأنشطة التنسيقية على بعض التمثيل للناجين، ولكن هذا لم يكن بشكل عام يفي بالالتزام بضمان التشاور الوثيق مع ضحايا الذخائر العنقودية، بما في ذلك الناجين، كما هو مطلوب في الاتفاقية نفسها وفي الحقوق المرتبطة بذوي الاحتياجات الخاصة.

الإنتاج والنقل

- بموجب الاتفاقية، توقفت 17 دولة طرفاً عن تصنيع الذخائر العنقودية.
- لم تلتزم بالاتفاقية أي دولة من الدول الست عشرة التي لا تزال تنتج الذخائر العنقودية أو تحتفظ بالحق في ذلك. تُظهر الأدلة أن الصين وروسيا تبحثان بنشاط وتطوران أنواعاً جديدة من الذخائر العنقودية في عام 2020.
- في الماضي، قامت 15 دولة على الأقل بنقل أكثر من 50 نوعاً من الذخائر العنقودية إلى 60 دولة أخرى على الأقل. وأصبحت سبع دول من المصدرين السابقين دولاً أطراف في الاتفاقية.

الاحتفاظ

- 13 دولة فقط من 110 دول أطراف في الاتفاقية تحتفظ بالذخائر العنقودية الحية لأغراض التدريب أو البحث على النحو الذي تسمح به الاتفاقية. جميعهم من أوروبا باستثناء الكاميرون.
- احتفظت أستراليا وإيطاليا والمملكة المتحدة في البداية بالذخائر العنقودية، لكنها عادت ودمرتها منذ ذلك الحين.
- خفّضت ألمانيا عدد الذخائر العنقودية التي احتفظت بها بنسبة 70% تقريباً منذ عام 2011، ولكن لا يزال لديها أكبر عدد من الذخائر العنقودية المحتفظ بها. في عام 2019، دمّرت ألمانيا 164 ذخيرة عنقودية و11284 ذخيرة صغيرة احتفظت بها للتدريب.
- في عام 2019، خفّضت هولندا بشكل كبير عدد الذخائر العنقودية المحتفظ بها، ودمّرت 200 ذخيرة عنقودية وأكثر من 17600 ذخيرة صغيرة. كما خفّضت بلغاريا وجمهورية التشيك والسويد وسويسرا عدد الذخائر العنقودية التي تحتفظ بها.

الشفافية

- قدمت ما مجموعه 100 دولة طرف تقرير الشفافية الأولي كما هو مطلوب بموجب الاتفاقية، بما في ذلك ثماني دول أطراف في فترة وضع التقرير. وهذا يمثل أكثر من 90% من جميع الدول الأطراف التي ينطبق عليها الالتزام حالياً. من بين الدول الأطراف العشر التي لم تقدم تقارير الشفافية الأولية، تأخرت كابي فيردي وجزر القمر قرابة عقد من الزمن.
- في أبريل 2020، قدمت كل من بروناي وجنوب السودان غير الموقعين على الاتفاقية تقرير شفافية طوعي.
- لا يتم الامتثال لمتطلبات إعداد التقارير السنوية بالقدر المطلوب. قدمت 63 دولة فقط تقاريرها السنوية المحدثة المستحقة بحلول 30 أبريل 2020، ليسجل معدل رفع التقارير نسبة 60%، كما في السنوات السابقة.

التشريعات الوطنية

- سنّ ما مجموعه 32 دولة طرف تشريعات وطنية محددة لتنفيذ الاتفاقية. وقد سنّت 11 دولة التشريعات قبل دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، بينما سنّت 21 دولة طرفاً تشريعات في الفترة التي تلت ذلك.
- لم تتبنّ أي دولة طرف تشريعات تنفيذية للاتفاقية في عام 2020. ومع ذلك، تعمل 20 دولة طرف حالياً على صياغة أو مراجعة أو اعتماد تشريع وطني للاتفاقية، وتدرس سبع دول أطراف ما إذا كانت هناك حاجة إلى تشريع تنفيذ محدد.

- أفاد ما مجموعه 43 دولة من الدول الأطراف بأنها تعتبر التشريعات القائمة كافية لفرض تنفيذها للاتفاقية.

تفسير اتفاقية الذخائر العنقودية

- تعتبر 38 دولة على الأقل من الدول الأطراف والموقعة على الاتفاقية أي مساعدة مقصودة أو متعمدة في أنشطة محظورة بموجب الاتفاقية ممنوعة، حتى أثناء العمليات العسكرية المشتركة مع الدول غير الأطراف. ومع ذلك، تؤكد الدول الأطراف، أستراليا وكندا واليابان والمملكة المتحدة، أن منع المساعدة في الأعمال المحظورة بموجب المادة 1 قد يتم تجاوزه من خلال أحكام التشغيل البيئي الواردة في المادة 21.
- أعلن ما لا يقل عن 35 دولة من الدول الأطراف والموقعة أن العبور والتخزين الأجنبي محظوران بموجب الاتفاقية. بالمقابل، أكدت الدول الأطراف أستراليا، وكندا، واليابان، وهولندا، والبرتغال، والسويد، والمملكة المتحدة أن العبور والتخزين الأجنبي ليسا محظورين بموجب الاتفاقية.
- سنت إحدى عشرة دولة من الدول الأطراف تشريعات تحظر صراحةً الاستثمار في الذخائر العنقودية، بينما ذكرت 38 دولة طرفاً ودولة موقعة على الأقل أنها تعتبر الاستثمار في إنتاج الذخائر العنقودية شكلاً من أشكال المساعدة المحظورة بموجب الاتفاقية.